

إسهامات التيار الوظيفي في مقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية

مختار جلولي¹

1- جامعة ابن خلدون تيارت

mokhtardjl20@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/11؛ تاريخ القبول: 2018/12/27

Contribution of the functionalist current in the study of the media and communication phenomenon

DJELOULI Mokhtar

Abstract: This article aims to highlight the contributions of functional theory in the approach of media and communication phenomenon by focusing on Durkheim's contribution to this theory and its efforts in enriching it, and the importance of using functional analysis of the media and communication. Functionalism is one of the most prominent modern theories that emerged in the western context of the approach of human and social phenomena, making it the theory of the century. This fact has helped to a large extent in its spread and use as a modern scientific approach in many researches and studies, especially in information and communication research. Their contribution to the approach of the media and communication phenomenon is a significant contribution to the evidence that the various researches in this field were carried out by the professionals, in which they tried to explain the impact of the media and communication on the public and research the functions performed by the media in society. And the establishment of an empirical research tradition based on the measurement of public behavior as well as its contribution to the emergence of several modern media

theories such as uses and innovations, theories of selective influence, guard gate and prioritization ... etc.

This article is more detailed in this theory in terms of its origins, hypotheses and concepts, with emphasis on the efforts of social researcher Durkheim in enriching her heritage, with an emphasis on the approach of functional theory of the media and communicative phenomenon in both Charles Wright and Melvin DeFleer.

Keywords: Approach; Functional Theory; Functional Analysis; Media; Communication Phenomenon.

الملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز إسهامات النظرية الوظيفية في مقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية من خلال التركيز على إسهامات دوركايم في هذه النظرية وجهوده في إثراءها، وأهمية استخدام التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام والاتصال. فالوظيفية تعد من أبرز النظريات الحديثة التي ظهرت في السياق الغربي لمقاربة الظواهر الإنسانية والاجتماعية مما جعلها نظرية القرن. وهذا ما ساعد إلى حد كبير في انتشارها واستخدامها كمقاربة علمية حديثة في كثير من البحوث والدراسات خاصة في بحوث الإعلام والاتصال. فإسهاماتها في مقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية هو إسهام كبير بدليل أن مختلف البحوث في هذا الميدان قام بها الوظيفيون، إذ حاولوا من خلالها تفسير تأثير وسائل الإعلام والاتصال على الجمهور والبحث في الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام في المجتمع. وتأسيس تقليد بحثي أمبريقي قائم على قياس السلوك الجماهيري بالإضافة إلى مساهمتها في ظهور عدة نظريات

إعلامية حديثة على غرار الاستخدامات والاشباعات، نظريات التأثير الانتقائي، حارس البوابة وترتيب الأولويات... الخ.

وعليه جاء هذا المقال للبحث والتفصيل أكثر في هذه النظرية من حيث نشأتها وفروضها ومفاهيمها، مع التركيز على جهود الباحث الاجتماعي دوركايم في إثراء تراثها. مع تسليط الضوء على مقارنة النظرية الوظيفية للظاهرة الإعلامية والاتصالية عند كل من تشارلز رايت وميلفين ديفلر.

الكلمات المفتاحية: المقاربة؛ النظرية الوظيفية؛ التحليل الوظيفي؛ وسائل الإعلام؛ الظاهرة الاتصالية.

مقدمة:

أثمر الفكر الاجتماعي الغربي عدة مقاربات ومدارس نظرية جاءت لمقاربة وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية الواقعية. فبعد عصر التنوير عرفت أوروبا حركية فكرية لم تشهدا من قبل نتيجة لسيطرة الفكر الكنسي عليها وتدخله في شتى مجالات الحياة. وهو ما دفع بعدد الباحثين إلى الكشف عن أفكارهم ودراسة مختلف الظواهر المحيطة بهم. فظهرت في البداية المدرسة الوضعية كإحدى المدارس الاجتماعية المعاصرة ثم انبثقت وتفرعت عنها نظريات أخرى على غرار النظرية الوظيفية التي ساهم عدد من الباحثين والمفكرين في ظهورها نذكر من بينهم دوركايم، فهذا الأخير ساهم بجهوده ودراساته المختلفة في مجال علم الاجتماع في إثراء التيار الوظيفي وتشكله. خاصة على مستوى فروض هذه النظرية ومفاهيمها الرئيسية، وهو ما ارتقى بالفكر الوظيفي

إلى أن أصبح فكرا مسيطرا. وساهم إلى حد كبير في ظهور نخبة من السوسيولوجيين الوظيفيين الذي حملوا راية الوظيفية فيما بعد وجددوا فيها على غرار لازار سفيلد، ميرتون وكاتز، فهذا الثلاثي لم يبق الطرح الوظيفي مقتصرًا على دراسة بعض الظواهر فقط. بل عمل على مقارنة ودراسة ظواهر أخرى جديدة كالظاهرة الإعلامية والاتصالية التي تشكلت من خلال التطور الكبير الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال كالصحف، الإذاعة، السينما والتلفزيون... الخ.

إن تأسيس البحوث الأولى لعلوم الإعلام والاتصال ساهم فيه بشكل كبيرًا رواد النظرية الوظيفية، من خلال دراساتهم الكثيرة التي بحثت في تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، وتأثير العلاقة التي تربط بين هذه الوسائل وجمهورها. ليس هذا فحسب، بل إن جهود النظرية الوظيفية تجلّى بشكل كبير في نقل السؤال من البحث في ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور؟ إلى ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام. وهو إسهام كبير أعاد النظر في أطروحة التأثير القوي لوسائل الإعلام وأسس لنظريات التأثير المعتدل كالاستخدامات والإشباع، ترتيب الأولويات، التأثير الانتقائي... الخ. وللبحث أكثر حول هذا الموضوع نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهمت النظرية الوظيفية في مقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية؟
وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي تم تفكيكه إلى جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

كيف تشكلت النظرية الوظيفية؟ وما هي المفاهيم التي طرحتها؟

إلى أي حد ساهم دوركايم في إثراء التيار الوظيفي؟

ما هي الفروض الرئيسية التي انطلقت منها النظرية الوظيفية لمقاربة الظاهرة الإعلامية والاتصالية؟

كيف استخدم التحليل الوظيفي في مقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية؟

مدخل لفهم النظرية الوظيفية:

تعد النظرية الوظيفية واحدة من أهم النظريات التي سادت في المراحل السابقة. وفسرت المجتمع من مختلف جوانبه، كما طورت نفسها مع تطور المجتمع. فالبدائيات الأولى للوظيفية كانت على يد كل من أوجست كونت وسبنسر وغيرهم، إذ يعدون من الرواد الأوائل للنظرية. ثم في مرحلة لاحقة جاءت جهود كل من ميرتون، بارسونز وباريتو... الخ. ويعود الفضل في ظهور الوظيفية إلى المدرسة الوضعية التي استخدمت مناهج العلوم الطبيعية لمقاربة الظواهر الاجتماعية وإخضاعها إلى التجريب والقياس لاستخلاص قوانين ومسلمات من شأنها تفسير السلوك الإنساني.

إن النظرية الوظيفية أو البنائية الوظيفية كما يسميها البعض في مرحلة لاحقة، خاصة بعد التلاقح الذي حصل بين الوظيفية والبنوية «تعد واحدة من النماذج النظرية الأساسية في علم الاجتماع، وقد انبثقت

فكرة الوظيفة (Function) لدى الصينيين عند كونفوشيوس (Confucius) وتلاميذه، حيث اهتم الفكر الصيني القديم بوظيفة الدين والطقوس في الحياة الاجتماعية، مع الإشارة إلى دور الدين كرابطة ضرورية للعلاقات الاجتماعية وتنظيمها. « (خالد حامد، 2012: 98)

فظهر الاتجاه البنائي الوظيفي في بداية الأمر يعود إلى أبحاث ودراسات علم الإنسان خاصة المتعلقة بالثقافة أو ما يعرف الأنثربولوجية الثقافية، وهنا عرف هذا الاتجاه بالنزعة أو المدرسة البنائية الوظيفية للثقافة والمجتمع، وهي التي تهتم بوصف وتحليل الشكل البنائي Structural Form أي الصور والعلاقات ذات الطبيعة العامة دون الاهتمام بالاختلافات أو نوعية الأفراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات. وحتى في إطار علم الاجتماع كثيرا ما يعرف هذا الاتجاه بالنظرية البنائية التي تظهر بوضوح في دراسات المؤسسين الأوائل مثل «إميل دوركايم Emile Durkheim، وهربرت سبينسر Herbert Spencer. وعلى أي حال لقد ظهر وتبلور الاتجاه البنائي الوظيفي كرد فعل أو نقد للاتجاه التطوري الخالص كما عبرت عنه نظرية دارون في النشوء والارتقاء ونظريات التطور التاريخي والإثنولوجية البشرية» (علي الحوات، 1998: 94)

تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الغربية الرأسمالية والتي تركز بصورة عامة على أهمية تحليل البناءات والنظم الاجتماعية ومعرفة دورها الوظيفي

وتوجيهها من أجل الحفاظ على النظام العام واستمرارية تطوره وتحديثه في نفس الوقت. وهذا ما تمثل في أفكار رواد علم الاجتماع الغربيين من أمثال «أوجست كونت Auguste comte، وإميل دوركايم Emile Durkheim وهربرت سبينسر Herbert Spencer وأيضاً آراء العديد من علماء الاجتماع الأمريكي المعاصرين مثل تالكوت بارسونز Talcott Parsons وروبرت ميرتون Robert Merton وغيرهم آخرون من رواد الجيل الثاني من علماء الاجتماع الرأسماليين الذين امتدت آرائهم حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين.» (عبد الله عبد الرحمان، 2006: 146)

فقد اهتمت الوظيفية في بداياتها الأولى بتحليل البنيات المشكلة للمجتمع خاصة الأسر والجماعات ثم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، وصولاً إلى تسليط الضوء على وسائل الإعلام والاتصال وتفسير دورها ووظيفتها في الحياة الاجتماعية، فانطلقت من أعمال علماء الاجتماع الأوائل ورسمت معالمها من أفكار دوركايم ومالينوفسكي Malinowski وبراون Brown. حيث اهتمت آرائهم بدراسة كيفية حفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي، وتفسير التماسك الاجتماعي والاستقرار. وفسرت هذه الدراسات تلك الأمور استناداً إلى مفهوم التضامن الاجتماعي الذي طرحه دوركايم «واعتبره أساس بقاء المجتمعات، إذ يرى أن المجتمعات في طبيعتها تنجح نحو الانفصال ولذا فهي تتكون من أجزاء وأعضاء متكافئة تتحد عن طريق القيم المشتركة والرموز الشائعة التي تشكل أنظمة للتبادل، وتقوم هذه الأجزاء المتعددة بوظائفها معا

للمحافظة على النظام الكامل عن طريق التضامن.» (مرفت الطرابيشي،
2006: 94)

إن اتساع مجال بحث النظرية الوظيفية وتعدد باحثيها واختلاف وجهات
نظرهم، هو الذي أرسى معالم هذه النظرية في الفكر السوسيولوجي
المعاصر. مما جعلها نظرية شاملة لتفسير مختلف الظواهر الإنسانية
والاجتماعية. فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها والمنافسة
التي تعرضت لها خاصة من نظرية الصراع الاجتماعي إلا أنها حافظت
على مكانتها وصمدت كإطار تحليلي مناسب لتفسير الظواهر.

مفاهيم النظرية الوظيفية:

اهتم أصحاب هذه النظرية باستخدام وتطوير عديد المفاهيم الخاصة بهم
على غرار النسق، البناء الاجتماعي، الوظيفة، البدائل الوظيفية، الخلل
الوظيفي، التوازن الاجتماعي... الخ. فلو نركز في هذه المفاهيم سنجد
أنها إيجابية الطرح لأن مدلولها العام وظيفي، كما أنها مخالفة تماما لمفاهيم
الماركسيين التي تركز على الصراع والثورة وحتمية التغيير، وستعرض
فيما يلي لكل مفهوم من مفاهيم هذه النظرية.

النسق الاجتماعي:

يعد النسق أهم مفهوم ركزت عليه النظرية البنائية الوظيفية حيث ينظر
تالكوت بارسونز في تحليلاته إلى المجتمع على أنه: «بناء اجتماعي يتكون
من الأنساق الفرعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق الاقتصادي والسياسي

والديني... الخ. كما حاول بارسونز وغيره من رواد البناية الوظيفية من أمثال روبرت ميرتون أن يعرضوا لأهم العوامل والمتطلبات الوظيفية التي تساهم في عملية استقرار النسق الاجتماعي واستمراره وبقائه» (خالد حامد، 2012: 99، 100). وهذا ما جعل فكرة النسق ترتبط بمقولات أخرى مثل: التوازن Equilibrium والتكامل Integation والتكيف Adaptation.

يتضمن النسق مجموعة الأجزاء والعلاقات والأدوار المنوطة بكل عنصر حتى يستقيم النسق ويؤدي وظيفته. والمجتمع في نظر الوظيفيون مشكل من مجموعة أنساق تتضامن مع بعضها البعض لتحافظ على استقرار البناء الاجتماعي. فالنظام الإعلامي والاتصالي في المجتمع هو نسق فرعي من النسق الاجتماعي العام له وظائفه وأدواره، ويساهم في الحفاظ على توازن واستقرار المجتمع من خلال تضامنه مع باقي الأنساق الفرعية الأخرى كالسياسي، الاقتصادي، الثقافي والديني... الخ. كما أن وسائل الإعلام والاتصال تساهم في دعم النسق الاجتماعي السائد بالترويج لأفكاره ودعم توجهه وممارسة التضييل الرمزي على الجمهور لتقبله والخضوع له.

البناء الاجتماعي:

يشير مصطلح بناء Structure إلى «الطريقة التي تنظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع، والواقع أن السلوك الأسري والنشاط الاقتصادي، والنشاط السياسي والعقيدة والسحر وغيرها من أشكال الأنشطة

المجتمعية، تعد على درجة عالية من التنظيم من وجهة نظر السلوكية»
(حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، 2001: 124-125)

فكل الممارسات الاجتماعية السائدة في المجتمع هي عبارة عن بناءات تساهم في حركية المجتمع وتطوره، وتتضمن مع بعضها البعض لدعم الاستقرار الاجتماعي، لأن لها وظائف تؤديها في السياق الاجتماعي الذي تنشط فيه. ولا يمكن نفي الدور الذي تقوم به أي بنية في المجتمع مهما كان حجمها، وظيفتها، مكانتها وتأثيرها. وهنا تتكسر النظرة العضوية التي أشار لها الوظيفيون سابقا في اعتبار المجتمع مثل الكائن العضوي من حيث نشاطه وديناميكيته.

ويقصد بالبناء الاجتماعي أيضا «مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فئمة مجموعة مرتبة ومتسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص والزممر والجماعات والنظم والمؤسسات وما ينتج عنها من علاقات، وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها المجتمع أو البناء الاجتماعي.» (علي الحوات، 1998: 96)

فالبناء الاجتماعي هو تنظيم لمختلف النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها مختلف العناصر المشكلة للأنساق. بحيث أن لكل عنصر وظيفته الخاصة به، وتكرار هذه الوظيفة هو الذي يسهم في البناء الاجتماعي وتنظيمه. ومساهمة النسق الإعلامي في البناء الاجتماعي يتجلى من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام من برامج وحصص مختلفة وأخبار ودراما تعبر

عن الواقع الاجتماعي وتعمل على ربط النسيج الاجتماعي والتماسك بين أفرادها والحفاظ على العلاقات بينهم.

الوظيفة:

تشير الوظيفة إلى دور كل عنصر في النظام الاجتماعي، والوظيفة في نظر البنائية الوظيفية تدل على وظيفة الجزء بالنسبة للكل، بمعنى ما تقوم به أجزاء وعناصر النسق من أدوار تساهم في استقرار وتوازن المجتمع. وعموما فإن مفهوم الوظيفة قد استعاره علماء الاجتماع من علم الأحياء الذي يدرس وظيفة كل عضو في الكائن الحي ودوره في بقاء هذا الكائن واستمراره، فكذلك الوظيفيون شبهوا المجتمع بالكائن العضوي أو الحي.

ويختلف رواد النظرية البنائية الوظيفية حول مفهوم الوظيفة فهناك من يراها مطلقة وهناك من يراها نسبية، وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل. وهذا الكل قد يكون ممثلا في مجتمع أو ثقافة ما. «كما تشير الوظيفة إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، ويتفق ذلك مع المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل براون Brown ولينتون Linton ومالينوفسكي Malinowski، بل ودوركايم أيضا، حينما يستخدمون كلمة وظيفة» (علي الحوات، 1998: 96)

وتقدم وسائل الإعلام والاتصال في هذا الصدد وظائف كثيرة لجمهورها منها وظيفة الإخبار، التربية والثقيف، الترفيه... الخ. فمثلا تساهم وظيفة الترفيه بالنسبة للجمهور من منظور الوظيفية في الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال تسطيح الوعي وتغيب النقد وتحذير الجمهور، وصرفه عن التفكير في القضايا التي تهمة خاصة السياسية منها والاجتماعية. بينما الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام تساهم في التكيف الاجتماعي للفرد مع محيطه، وتدعم استقراره وتحقق اندماجه وتفاعله مع الآخرين. إذ تتجلى هذه الوظيفة كما يرى هارولد لازويل في مراقبة المحيط وما يدور حولنا من أحداث ووقائع. أما في حال غياب الوظيفة الإخبارية فإن الفرد يشعر بعزلة عن محيطه ويصاب بإحباط ويشعر بالقلق والاكتئاب.

البدائل الوظيفية:

ظهر هذا المفهوم وارتبط بالنظرية البنائية الوظيفية في مرحلتها الثانية التي قادها روبرت ميرتون. فهو الذي وضع هذا المفهوم وطوره، ويزعم الوظيفيون أن لكل جزء وعنصر وظيفته الخاصة به. غير أن الانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية خاصة في النقطة الأساسية لها والمتمثلة في وظيفية الأجزاء أو العناصر هي التي جعلت ميرتون يتفطن لهذه النقطة ويحاول تصحيحها، لذلك اقترح مفهوم البدائل الوظيفية لتغطية عجز بعض الأجزاء عن أداء وظائفها. إذ يفترض أنه في حالة إصابة أي جزء أو عنصر من عناصر النظام الاجتماعي وعدم قيامه بوظيفته المنوطة به

فإن باقي الأجزاء الأخرى ستستعيد نشاط هذا الجزء وتؤدي وظيفته حتى لا يتأثر النظام الاجتماعي بذلك.

وهناك علاقة بين مفهوم الخلل الوظيفي والبدائل الوظيفية فإذا كان الخلل يشير إلى إصابة بعض الأجزاء على مستوى الوظيفة وبالتالي استحالة أو صعوبة تأدية وظيفتها. فإن البدائل الوظيفية هي استعادة باقي الأجزاء الأخرى لوظيفة الجزء الذي أصيب بالخلل الوظيفي، وهذا حتى يحافظ النسق على استقراره وتوازنه. فوظيفة هذه الأجزاء أساسية وضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها لذلك تلجأ لاستعادة نشاط العنصر المصاب بالخلل.

ويتجلى هذا العنصر في وسائل الإعلام من خلال الشبكة البرمجية التي تضعها المؤسسة الإعلامية. التي تتعدد محتوياتها بين النشرات الإخبارية والحصص السياسية والاقتصادية والثقافية والمسلسلات والأفلام... الخ. ففي حال قصور أحد هذه الأنشطة الإعلامية وعدم قيامها بوظيفتها المنوطة بها، مما قد يؤدي بالجمهور إلى تغيير هذه الوسيلة والتخلي عن قراءتها في حال الجريدة المكتوبة، أو سماعها بالنسبة للإذاعة، أو مشاهدتها بالنسبة للتلفزيون. فإن الأنشطة الأخرى في الخارطة البرمجية ستعمل على تغطية النقص الذي أصيب به هذا النشاط، الذي لم يؤدي وظيفته وتحاول كسب الجماهير لتحافظ على صورة المؤسسة الإعلامية وحجمها الجماهيري.

ويميز ميرتون عند حديثه عن الوظيفة بين نوعين من الوظائف وهما الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، وقد فرق في ذلك بينهما وأعطى لكل واحد مؤشرات التي تدل عليه. فالوظائف الظاهرة عبارة عن «الوظائف أو الآثار المقصودة والمعترف بها اجتماعيا، وهي التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة، والتي تعكس عموما أهداف محددة للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه.» (خالد حامد، 2012: 103)

بحيث إن الوظائف الظاهرة هي تلك الوظائف الجلية والواضحة والمصرح بها في المؤسسة الإعلامية والتي أنشئت من أجلها، فالوظائف الظاهرة لوسائل الإعلام والاتصال مثلا هي الإخبار، التثقيف، الترفيه... الخ. غير أن هناك وظائف أخرى لهذه المؤسسات غير مصرح بها أو خفية وهذا ما سنتطرق إليه في مفهوم الوظائف الكامنة.

أما الوظائف الكامنة فهي وظائف خفية غير ظاهرة وهي عبارة عن آثار غير مقصودة وغير معترف بها إلى حد كبير. فالوظيفة الظاهرة للسيارة كما يقول ميرتون هي نقل الناس والسلع، وهذا بالتأكيد ما يفكر فيه الناس عند شراء السيارة، إلا أن لها وظيفة كامنة. فهي تمكن الشخص من العزلة والاستقلالية كما تعبر عن رموز المكانة، أي لا يمكن أن تظهر بصورة ظاهرة بل مستترة وغير مقصودة أو متوقعة Unexpected، «والنظام السياسي له وظائف ظاهرة تعمل على الحفاظ على الحقوق والواجبات السياسية للفرد ولأعضاء التنظيم الاجتماعي، كما قد ترتبط

به عدد من الوظائف الكامنة والتي يمكن ملاحظتها عن طريق جماعات المصلحة أو انتشار الثقافة السياسية.» (خالد حامد، 2012: 103 ، 104)

فإذا نظرنا إلى الوظائف الظاهرة لوسائل الإعلام والاتصال نجد أنها تعمل على تزويد أفراد الجمهور بالأخبار والمعلومات المهمة، وتجعلهم على إطلاع واسع بما يحدث في محيطهم وتكرس حق الجمهور في الإعلام. غير أننا إذا بحثنا عن وظائفها الكامنة فهي مسخرة لخدمة جهة معينة كجماعات الضغط وأصحاب المال أو النظام السياسي القائم وذلك بالترويج لأفكاره وسياساته. فقد أشار ستورات هال في هذا السياق، وهو باحث نقدي ينتمي لمركز الدراسات الثقافية بجامعة برمنغهام في مقال له عام 1973 بعنوان «التشفير وفك التشفير» إلى هذه النقطة، من خلال حديثه عن سيطرة الرموز في المحتوى التلفزيوني، وهيمنة رموز معينة في نظره دليل على هيمنة من يقف وراءها كداعم وممول لهذه المؤسسة أو مالكيها مثلاً.

الخلل الوظيفي:

يقصد بالخلل الوظيفي من الناحية الاجتماعية كل «ما يصيب المجتمع من مظاهر القلق والاضطراب والتناقض في العلاقات الاجتماعية بين أعضائه سواء أكان مجتمعا صغيرا كالأُسرة أم كبيرا كالأمة أم أكبر وأشمل كالمجتمع الدولي، وتنجم هذه الظاهرة عن تقدم بعض وحدات

هذا المجتمع وتختلف بعضها الآخر ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا»
(إبراهيم مذكور، 1975: 254)

لقد انطلق بعض رواد البناية الوظيفية على غرار مالمينوفسكي وكلوكهن من فرضية مؤداها أن كل العناصر الثقافية والاجتماعية تؤدي وظائف ايجابية داخل النسق، غير أن ميرتون رأى عكس ذلك. فالعناصر في نظره لا يمكن أن تؤدي دائما وظائف ايجابية، فقد تعجز في بعض الأحيان عن أداء وظيفتها وهو ما أسماه بالخلل الوظيفي.

ويبرز ميرتون بعضا من جوانب الخلل الوظيفي الذي قد يصيب الأجزاء المشكلة للنسق الاجتماعي من خلال حديثه عن وظيفة الدين في المجتمع. إذ يرى أنه من الخطأ اعتبار أن الدين دائما وظيفي ايجابي. بمعنى أنه يسهم في التماسك الاجتماعي فقط، ولكنه قد يصاب بخلل وظيفي ويؤدي وظيفة عكسية حينما تعتنق جماعتان مثلا ديانات مختلفة أو حتى مذاهب مختلفة لنفس الديانة، فإن النتيجة تكون صراع اجتماعي بين هذه الجماعات وهو ما يؤدي إلى تصدع في البنية الاجتماعية ونشوب صراعات بين هذه الجماعات الدينية كتلك الصراعات التي شهدتها أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك.

فليست كل المحتويات الإعلامية وظيفية دائما، فهناك منها من يتحول إلى خلل قد يصيب المنظومة الإعلامية ويؤثر على النسق الاجتماعي أو أحد أنظمتها كالنظام السياسي أو الاقتصادي. فخير ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مثلا، على الرغم مما يكتسبه من أهمية في تجسيد

المشاريع ورفع ميزانية القطاعات. إلا أن له أثارا عكسية كمطالبة العمال الحكومة برفع رواتب الأجور.

التوازن الاجتماعي:

إن مفهوم التوازن من أهم المفاهيم التي جاءت بها النظرية البنائية الوظيفية وركزت عليه في تحليلاتها لمختلف الظواهر. على اعتبار أن الأجزاء في قيامها بوظائفها فإنها تسهم في بناء وتوازن النسق الاجتماعي واستقراره، لذلك فإن غاية هذه النظرية هو أن قيام كل عنصر داخل النظام الاجتماعي بوظيفته يساهم في استقرار وتوازن المجتمع.

ويفسر الوظيفيون على غرار هربرت سبينسر وبارسونز وغيرهم التوازن الاجتماعي من منظور بيولوجي في تشبيههم المجتمع بالكائن الحي. «فنظرية المجتمع التي صاغها سبينسر كانت عضوانية الطابع تماما. فبعد أن عرّف المجتمع بأنه نظام من الوظائف، حلل بشكل عميق المنظومة الاجتماعية بمفتاح نمو وبنيات ووظائف وأنظمة أعضاء، مطورا تشابها معقدا بين المجتمع وأعضاء الجسم.» (فريال مهنا، 2002: 119)

ليس هناك أي اختلاف في بناء وتنظيم المجتمع مع الكائن العضوي الحي من المنظور الوظيفي. فمثلا تتضامن أعضاء الكائن فيما بينها ويؤدي في ذلك كل عضو وظيفته حتى يحيا وينمو الكائن، فإن العناصر والأجزاء المشكلة للأنساق الاجتماعية تقوم بوظائفها حتى تحافظ على استقرار وتوازن المجتمع. وهذا يمكن ملاحظته من خلال تضامن مختلف الأنساق الفرعية المشكلة للنسق الكلي بما فيها النسق الإعلامي والاتصالي في

ضمان الاستقرار والحفاظ على التوازن الاجتماعي. فتناول وسائل الإعلام لخبر صدور قانون جديد خاص بمراجعة الأجور مثلاً. تزامناً وقيام الجماهير باحتجاجات من شأنه أن يقلل من حدة التوتر. فهذا الخبر ساهم في إحداث التوازن الاجتماعي.

إسهامات دوركايم في المدرسة الوظيفية:

يعد دوركايم واحداً من رواد السوسيولوجيا الحديثة. ولد في 13 أبريل 1858 بمدينة إينال بمقاطعة لوران بفرنسا، ينتمي لأسرة يهودية. اهتم بدراسة الاقتصاد والفنون والانثروبولوجيا الحضارية، وعين أستاذاً بجامعة بوردو 1887 ثم بجامعة السوربون 1902 التي اشتغل بها أستاذاً كرسي التربية وعلم الاجتماع. تأثر دوركايم بالفكر السائد في عصره آنذاك خاصة بضرورة إقامة نظم حديثة يحكمها العلم، كما تأثر بأفكار أكو لانج، إميل يوترو، كانت وأوجست كونت.

من أعمال دوركايم نجد رسالته في الدكتوراه عن تقسيم العمل الاجتماعي 1893، قواعد المنهج في علم الاجتماع 1897، دراسته عن الانتحار وغيرها من الأعمال السوسيولوجية.

جمع دوركايم بين ثنائية تدريس علم الاجتماع وممارسة البحث الميداني. «إذ امتازت أعماله بالتكامل المنطقي واتفق في أفكاره مع ما جاءت به كتابات سان سيمون عن ضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومع أفكار أوجست كونت أيضاً واهتمامه بفكرة

الإجماع واعتبار الأسرة الوحدة الاجتماعية الحقيقة.» (خالد حامد، 2012: 81، 82)

وضع دوركايم نظرية تستند إلى التضامن العضوي بين أجزاء المجتمع، ورأى أن ذلك سيحقق نظام اجتماعي يقوم على الاستقرار الاجتماعي. فتقسيم العمل وتقدم العلم والصناعة في نظره لن يترتب عنها تفكك اجتماعي. وقد أكد دوركايم على أهمية تحليل العلاقات المتبادلة بين النظم والحقائق والظواهر الاجتماعية، تلك الحقائق تتمثل في الوعي بالارتباط والتداخل والتساند بين الحقائق الاجتماعية. تلك الحقائق التي كانت تدرس كل منها على أنها مستقلة عن غيرها، مشيراً إلى خطأ هذه النظرة. حيث يجب على عالم الاجتماع أن يربط كل حقيقة اجتماعية بوسطها الاجتماعي Social milieu المحدد، فبدون هذا الربط فإن تلك الظواهر الاجتماعية مثل: «الدين والأخلاق والقانون والجوانب الاقتصادية تبقى وكأنها معلقة في فراغ، أي أن الفهم الموضوعي لهذه الظواهر لا يتأتى إلا من خلال رؤيتها في علاقاتها مع بعضها البعض، وإدراك ارتباطها العضوي بوسطها أو إطارها الاجتماعي العام.» (خالد حامد، 2012: 84، 85)

إن النظرة العضوية التي استند عليها دوركايم وحلل من خلالها الظواهر الاجتماعية وجدت طريقها فيما بعد في النظرية الوظيفية التي قامت على هذا الأساس من خلال اعتبار المجتمع مثله مثل الكائن العضوي تتربط أجزائه المختلفة وتتساند فيما بينها للقيام بوظائفها تجاه المجتمع. ومن هنا

يبرز لنا مدى إسهام دوركايم في النظرية الوظيفية من خلال هذه الزاوية واعتبار المجتمع ومنه باقي الظواهر الاجتماعية على أنها وحدات بنائية متكاملة وغير مستقلة تعمل مع بعضها البعض لبلوغ الأهداف المرجوة. فمثلاً تتضامن أعضاء الكائن الحي فيما بينها كما يقول دوركايم فإن أنظمة المجتمع الفرعية ووحداته تتضامن هي الأخرى مع بعضها مؤدية وظائفها الأساسية.

من إسهامات دوركايم أيضاً في النظرية الوظيفية نجد نظريته للمجتمعات على أنها عبارة عن أنساق اجتماعية مكونة من تنظيمات ووحدات ومؤسسات اجتماعية تسعى لتحقيق أهداف البقاء والاستمرار. فدوركايم يعتبر أن المجتمع بنائي بمعنى مشكل من أجزاء متضامنة وغير مستقلة كما كان يعتقد علماء الاجتماع من قبل، وهذه الأخرى تتلاحم فيما بينها لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي ونمو المجتمع وتقدمه.

كما أن فكرة دوركايم عن تقسيم العمل أثرت في رواد النظرية الوظيفية وجعلتهم يستلهمون منها أحد المبادئ الوظيفية المهمة. فالنمو الصناعي والتقدم العلمي يؤديان إلى عملية التساند المتبادل بين الأفراد والجماعات في المجتمع. فبالرغم من أن استقلال الفرد أخذ يتزايد بوضوح، لكن اعتمادهم على المجتمع قد ازداد أيضاً مما يؤدي إلى التضامن. وإذا عدنا إلى النظرية الوظيفية فنجد أنها اهتمت بمفهوم الوظيفة والبدائل الوظيفية وهاذين المفهومين استنبطهما الوظيفيون من دوركايم ومن فكرته عن تقسيم العمل داخل المجتمع، فمن خلال هذا التقسيم فإن كل عضو

ووحدة اجتماعية سيصبح لها دور ومن ثم وظيفة تؤديها بمعنى تقسيم الوظائف بين وحدات المجتمع وأنظمتها الفرعية، إذ يصبح لكل منها وظيفته المنوطة به. أما عن مفهوم البدائل الوظيفية فلو نتأمل جيدا في فكرة دوركايم عن التساند الوظيفي فنجد أنها هي الأخرى نابعة منها. إذ يرى دوركايم في التساند الوظيفي تضامن عناصر المجتمع وتكاملها مع بعضها البعض رافضا بذلك استقلالها وانفصالها عن بعضها، فالتساند الوظيفي قد يغطي عجز أو فشل أحد عناصر المجتمع في أداء وظيفته. ومن هنا وبناءا على هذه الفكرة جاء مفهوم البدائل الوظيفية عند الوظيفيين القائم على إمكانية تأدية أحد العناصر أو تساند باقي العناصر فيما بينها للقيام بوظيفة العنصر الذي أصيب بالعجز أو الخلل الوظيفي.

افتراضات النظرية الوظيفية وتطبيقاتها في دراسة الظواهر الإعلامية والاتصالية.

انطلقت النظرية الوظيفية كغيرها من النظريات من مجموعة أسس وافتراضات نظرية حتى تبرز توجهها وتدافع عنه. وبما أن محور اهتمام هذه النظرية يقوم على دراسة الأنساق الاجتماعية وتحليلها ومعرفة الوظائف التي تؤديها للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع، فإن الافتراضات كانت في أغلبها تصب في هذا المحور البحثي. ويتفق الباحثون على عدد من المسلمات الخاصة بهذه النظرية وهي: (أنظر: مي العبد الله، 2010: 175)

- النظر إلى المجتمع على أنه نظام يتكون من عناصر مترابطة وتنظيم لنشاط هذه العناصر بشكل متكامل. وتشكل وسائل الإعلام والاتصال جزءا من النظام الاجتماعي العام إلى جانب باقي الأجزاء الأخرى، والتي تشكل أنظمة فرعية كالنظام السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ. وبتكامل هذه الأنظمة الفرعية مع بعضها البعض فإنها تشكل النظام والنسق الاجتماعي العام لأي مجتمع. وبالتالي فإن النظام الإعلامي والاتصالي كنظام فرعي مهم ولا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من وظيفته خاصة في العصر الحديث الذي يتسم بالتعقيد والتغير السريع.

فلو نظرنا إلى المجتمعات التقليدية الأولى. التي كانت تغيب فيها وسائل الإعلام والاتصال لوجدنا أنها كانت مجتمعات جامدة وبطيئة الانتقال، نظرا لمعوقات التواصل التي كانت سائدة والتي أثرت على حركية المجتمع وتطوره. على النقيض من ذلك نجد اليوم النظام الإعلامي والاتصالي عبارة عن نسق فرعي مهم في الحياة الاجتماعية، فلا يمكن تصور قيام النظام السياسي بوظائفه دون الاستعانة بوسائل الإعلام، ونفس الشيء لباقي الأنظمة الفرعية الأخرى.

- يتجه هذا المجتمع في حركته نحو التوازن. ومجموع عناصره تضمن استمرار ذلك، بحيث لو حدث خلل في هذا التوازن، فإن القوى الاجتماعية سوف تنشط لاستعادة هذا التوازن. فالنظام الإعلامي والاتصالي يعمل جاهدا على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال ما ينتجه من رسائل وخطابات تهدف إلى ذلك، فإذا حدث خلل في أحد

الأنظمة الفرعية الأخرى فإن وسائل الإعلام تحاول تغطية ذلك الخلل وإعطاء صورة تدل على التوازن والاستقرار الاجتماعي بدل نقل ما يحدث في الواقع كما هو، وهنا تأتي وظيفة تحقيق ودعم الاستقرار الاجتماعي من جانب وسائل الإعلام والاتصال.

- إن كل عناصر النظام والأنشطة المتكررة فيه تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام. ويتأتى ذلك من خلال النشاط الدؤوب لمختلف الأنظمة الفرعية داخل المجتمع في حركيتها ونشاطها المستمر لدعم التوازن والاستقرار الاجتماعي. فوسائل الإعلام والاتصال تساهم في بث رسائل يومية متكررة عن الحياة الاجتماعية داخل النظام العام للمجتمع تتسق عادة مع طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم دعماً لاستقراره وتواجده، بمعنى أنها تتماشى وتتناغم معه. كما أنها تدعم في كل محتوياتها وبرامجها الجهة التي تنتمي إليها، من خلال الترويج لأفكار النظام السياسي ونهجه الاقتصادي وبث رسائل داعمة ومساندة له، وإظهار حالة الاستقرار والتوازن الذي يعيشه المجتمع لتشكيل رأي عام مساند لهذا النظام. وهذا جلي في المجتمعات النامية، على عكس المجتمعات المتقدمة التي تمتاز بالحرية الإعلامية وتنوع الخطابات وتعدد وسائل الإعلام والاتصال.

- إن الأنشطة المتكررة في المجتمع تعتبر ضرورة لاستمرار وجوده، وهذا الاستمرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة تلبية لحاجاته. ويبرز من خلال هذا الفرض مختلف الوظائف التي تقدمها

وسائل الإعلام والاتصال للفرد والمجتمع ونجد منها وظيفة الإخبار، التربية والتعليم، التثقيف، الترفيه، دعم الاستقرار الاجتماعي، مراقبة المحيط، نقل التراث الاجتماعي بين الأجيال وتحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وأنظمتها الفرعية... الخ.

فبث وسائل الإعلام لخطابات ورسائل داعمة للنظام السياسي وتكررها في مختلف المحتويات الإعلامية، من شأنه أن يرسخ لدى الرأي العام صورة عن ذلك، تتحول مع مرور الوقت وباستخدام أساليب أخرى كالتخويف والتكرار واختيار أوقات الذروة المهمة لبث هذه الرسائل إلى صورة داعمة للنظام ومساندة له.

استخدام التحليل الوظيفي في دراسة الظواهر الإعلامية والاتصالية:

لاحظنا فيما سبق أن الوظيفة تعد من أهم النظريات الحديثة في علم الاجتماع فهي تفسر المجتمع على أساس أنه مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها. وكل وحدة تؤدي وظيفتها في المحافظة على استقرار وتوازن المجتمع، كما قد تشكل هذه الوحدات أنظمة اجتماعية. ويعتبر النظام الإعلامي واحداً من أهم الأنظمة الاجتماعية على غرار النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي... الخ. والذي يؤدي مجموعة من الوظائف للحفاظ على استقرار المجتمع. وتتجسد هذه الوظائف في وظيفة الإخبار والتوجيه والتثقيف والترفيه والإعلان... الخ، ومن خلال تكرار وسائل الإعلام والاتصال لهذه الوظائف السابقة داخل المجتمع فإنها تحافظ على توازنه.

تقترح النظرية الوظيفية على الباحثين المهتمين بوسائل الاتصال الجماهيرية «طريقة جديدة لتناول هذا الموضوع وتتمثل في دراسة الاستخدامات من طرف الجمهور ومدى الرضا المتحقق منها، فاهتمام الباحثين يصبح منصبا على استعمال الناس لهذه الوسائل أكثر من الاهتمام بتأثيرها عليهم، تساءل الباحثون الذين أنجزوا هذه النظرية عن سلوك الأفراد قبل تعرضهم إلى وسائل الاتصال وبعده» (أ. لارامي، ب. فالي، 2009: 70). فقد عملوا على اكتشاف المجموعات التي تستهلك محتوى إعلاميا محددًا، ثم طلبوا من هؤلاء لماذا يستهلكونه. وذلك لتحديد الحاجات والدوافع النفسية والاجتماعية التي تؤدي بالفرد إلى استخدام محتوى معين أو وسيلة إعلامية ما لإشباع هذه الحاجات. وصنف بعض باحثو نظرية الاستخدامات والاشباع وهي نظرية إعلامية تنتمي للتيار الوظيفي وتعد من إسهاماته في حقل علوم الإعلام والاتصال هذه الحاجات إلى حاجات: معرفية، عاطفية، شخصية، اجتماعية وترفيهية. وبقدر حضور حاجات ودوافع الأفراد فإنهم يستخدمون المحتويات الإعلامية المناسبة لذلك، ويختلف استخدام أفراد الجمهور للمحتوى الواحد بالنظر للفروق الفردية الموجودة بينهم. التي تعد عاملا أساسيا في تحديد درجة الاستخدام.

لقد زعزعت الأبحاث الميدانية الكثيرة حول استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال موقع النظرية السلوكية القائمة على ثنائية (المثير- الاستجابة) التي أستهتمت من مدرسة علم النفس السلوكي وبالأخص من تجارب بافلوف وجون واطسن حول الحيوانات. فالنظرية السلوكية

ساهمت في تأسيس ما يعرف بتيار التأثير القوي ونظرية الرصاصة أو القذيفة السحرية أحد نظرياته، والتي ترى أن وسائل الإعلام تؤثر في الجمهور تأثيرا قويا، أنيا ومباشرا. لأن أفراد الجمهور في نظرها منعزلين عن بعضهم البعض ولا تحكمهم أي رابطة اجتماعية، مما يسهل عملية التأثير عليهم. وهو ما أدى فيما بعد إلى هجر هذه النظرية وتركها وتعويضها بنظرية جديدة تدرس علاقة تأثير وسائل الإعلام من منظور وظيفي، كان ذلك نتيجة بعض الدراسات التي أجراها باحثو النظرية الوظيفية على غرار لازار سفيلد وكاتز، خاصة دراستهما الشهيرة حول اختيار الشعب عام 1940، مما أدى إلى دحض الفرضية السابقة الخاصة بالتأثير القوي لوسائل الإعلام وتعويضها بفرضية التأثير المحدود. فالرسائل الإعلامية والاتصالية لا تؤثر في الجمهور إلا إذا كانت للمستقبل قابلة لتقبلها أو حاجة يريد إشباعها. بمعنى آخر ندرس توقعات، طلبات ورغبات الجمهور اتجاه هذه الوسائل ومضمونها.

إن التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام والاتصال الذي تبنته النظرية الوظيفية ينظر لهذه الوسائل على أنها عبارة عن بناءات اجتماعية غيرها من البناءات الأخرى السائدة في المجتمع كالمؤسسات التربوية والسياسية والاقتصادية وتؤدي وظائف محددة تكمن في المحافظة على النسق العام للمجتمع. وما دام أن وسائل الإعلام والاتصال عبارة عن بناءات اجتماعية فإنها تعمل على التنسيق والتعاون والتكامل مع باقي البناءات الاجتماعية الأخرى حتى تضمن التوازن والاستقرار الاجتماعي الذي هو غاية الوظيفيين. ويركز التحليل الوظيفي في إطار النظرية الوظيفية

على «ظواهر خاصة تتحرك داخل النظام الاجتماعي الكلي، ويحاول تبيان كيف أن هذه الظواهر يمكن أن تؤدي إلى نتائج تسهم في المحافظة على استقرار النظام بكليته، أو تؤدي إلى عكس ذلك. وعندئذ تصبح الوظيفة خللا وظيفيا» (فريال مهنا، 2002: 132). ولكن لابد من الإشارة إلى أن مسألة وجود أو عدم وجود خلل تبقى مسألة نسبية مرتبطة بإيجابية أو سلبية المحافظة على الاستقرار أو التحرك نحو التغيير في مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة.

لقد اهتمت هذه النظرية بتحليل الوظيفي للاتصال الجماهيري واعتمدت في ذلك على التحليل النظري بمقارنة مختلف الأدوار والوظائف التي يمكن أن تؤديها هذه الوسائل. فنجد لازويل يرى أن وسائل الإعلام تؤدي ثلاث وظائف أساسية تتمثل في مراقبة المحيط، نقل التراث الاجتماعي والعمل على تماسك المجتمع. وقد أضاف إليها تشارلز رايت فيما بعد وظيفة الترفيه. أما الباحث ولبر شرام يرى أن وظائف الاتصال تكمن في الإعلام، التعليم، الإمتاع والإقناع. كما اعتمدت الوظيفية أيضا على التحليل الميداني للتعرف على الخصائص والسمات العامة لوسائل الاتصال الجماهيري وبآثارها المختلفة على الفرد والمجتمع.

نموذج تشارلز رايت للتحليل الوظيفي:

جاءت مساهمات تشارلز رايت في تحليله الوظيفي لوسائل الاتصال الجماهيري والتي حاول فيها أن يضع نظرية وظيفية مصغرة لدراسة

الآثار والنتائج المترتبة على استخدام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري باعتبارها نموذج للاتصال الجمعي الحديث. الذي تطور بنائيا ووظيفيا عن أنماط الاتصال الإنساني التقليدي الذي عرفته البشرية في بداياتها، واستعان رايت أيضا من خلال نموذجه بعدد من الأفكار النظرية لعدد من رواد الوظيفة أمثال بارسونز Parsons وميرتون Merton ودوركايم Durkheim على وجه الخصوص. وذلك من أجل بناء دليل وظيفي للاتصال الجماهيري، لتحديد عمل الوظائف الظاهرة والكامنة لها، وتحديد أوجه النتائج والآثار التي تركها هذه الوسائل على الفرد والجماعة وأدوارها ووظائفها من الناحية الإعلامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

إن التحليل الوظيفي كما أشار تشارلز رايت Charles Wright يهتم بدراسة المهام التي تؤديها أي ظاهرة من الظواهر في النظام الاجتماعي. وفي هذه الحالة تعد وسائل الاتصال الجماهيري من الظواهر التي تؤثر بلا شك على النظام الاجتماعي أو على أدائه لمهامه، وقد أضاف تشارلز رايت إلى نموذج هارولد لاسويل المتعلق بالأسئلة الخمس الخاصة بدراسة الاتصال الجماهيري والتي تهتم بدراسة من يقول أي المرسل، ماذا (الرسالة)، لمن (الجمهور)، كيف (بأي وسيلة)، وبأي تأثير (تأثير الجمهور بالمحتوى أو الرسالة). فقد أضاف رايت معاني ومفاهيم جديدة حيث يشير بأن هناك مهام ظاهرة (مقصودة) ومهام خفية (غير مقصودة)، لكل مادة إعلامية يتم نقلها بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري وأن أي اتصال له فوائد ايجابية ونتائج سلبية على النظام الاجتماعي. الذي

يحدث في إطاره وعلى الجماعات والأفراد وعلى النظم الثقافية والقيمية، «ويطرح تشارلز رايت السؤال الأساسي عن نتائج أو تأثيرات وسائل الإعلام بهذا الشكل: ما هي المهام الظاهرة أو الكامنة للأخبار والافتتاحيات أو المقالات والثقافة والتسلية، التي يتم نقلها بوسائل الإعلام على المجتمع، والجماعات الفرعية والأفراد والنظم الثقافية والقيمية.» (بلقاسم بروان، 2007: 110، 111)

فالوظائف الظاهرة والجلية لوسائل الإعلام تتبعها وظائف خفية أو كامنة، والتي لا يمكن اكتشافها إلا من خلال استخدام التحليل الوظيفي. فوظيفة التسلية مثلا من مهامها الظاهرة إزالة قلق وتوتر الجمهور جراء ضغوط العمل والحياة اليومية. لكن مدلولها الخفي يوحي بأنها تعمل على إلهاء الجمهور عن التفكير في قضايا سياسية واجتماعية مهمة. أما وظيفة الأخبار فظاهرها إعلام الجمهور بما يحدث وتكريس حقه في الإعلام، لكن هذه الأخبار قد تكون مضللة للجمهور وتم تكييفها بما يدعم استقرار النظام السياسي. من خلال اعتماد أسلوب التعتيم الإعلامي.

ويعد الإعلام الجماهيري بطبيعة الحال نظاما اجتماعيا جزئيا تكراري الطابع، يعمل داخل النظام الاجتماعي الكلي ويتفاعل مع مختلف الأنظمة الاجتماعية الجزئية الأخرى الموجودة في المجتمع. ولذلك يمكن استخدام النظرية الوظيفية لدراسة النظام الإعلامي وطبيعة وظائفه أو الخلل الوظيفي الذي يمكن أن يصاب به، فليس من المستحيل وإن كان

من الصعب إعداد فئات ووحدات نصية لتحليل مضامين الإعلام والتعرف بوضوح على المواد الإعلامية الهابطة التي يمكن اصطفاؤها من خلال حجم أو عدد المواقف الأكثر سلبية تجاهها، ويمكن بصورة عامة تقسيم مضامين كل وسيلة إعلامية حسب الفئات التالية: (فريال مهنا، 2002: 132، 133)

- مضامين ذات مستوى هابط: وتسمى بالمضامين الهابطة وهي المواد التي ينشرها ويبثها الإعلام على أوسع نطاق والتي يتابعها جمهور إعلامي عريض.

وتعد هذا النوع من المضامين الأكثر تعرضا لهجوم النقد على غرار البرامج والخصص الإعلامية التي تهدد قيم ومعايير المجتمع وتساهم في إرساء التفسخ. فمستواها متدن لا يرقى للتعبير عن أجندة الجمهور وأولوياته. وقد شكل هذا النوع من المضامين محور بحث النظرية النقدية حينما أطلقوا عليها مسمى الثقافة الجماهيرية. ومن أمثلة هذا النوع نجد بعض برامج تلفزيون الواقع.

- مضامين غير مختلف عليها: وهي مضامين عادية لا ترقى إلى مستوى المضامين الراقية ولا تنزل إلى مرتبة المضامين الهابطة، أي لا تشكل موضوعا خلافيا، وهي مواد إعلامية واسعة الانتشار وأكثر متابعة من الجمهور ولكنها قلما تتعرض لهجوم من قبل النقد. فهذا النوع من المضامين يناسب العامة من الجمهور ويلبي حاجات مختلف الفئات الاجتماعية على اختلافها، كالبرامج الموجهة للعائلة.

- مضامين ذات مستوى فكري وثقافي رفيع: وهي المضامين الراقية وتنشر وتبث بكميات كبيرة ولكنها ليست متبعة من الجمهور العريض. ويرى النقاد في هذه المواد مضامين راقية من حيث الذوق والقدرة على رفع مستوى الأخلاقيات والتربية وإثارة اهتمام المتلقي بشكل ايجابي. ونجد منها البرامج التي تهتم بالفن الراقى والأدب وتسلط الضوء على النخب المفكرة في المجتمع... الخ.

نموذج ميلفين ديفلور: وسائل الإعلام كأنساق أو نظم اجتماعية:

اعتمد ميلفين ديفلور M. Defleur في دراسته حول محتوى الذوق الهابط في وسائل الإعلام الأمريكية على الإطار النظري البنائي الوظيفي الذي قدمه تالكوت بارسونز، بالإضافة إلى تحليلات وظيفية أخرى. «فالتحليل الوظيفي لوسائل الإعلام ينطلق بحسب ديفلور، من النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها نسقا اجتماعيا يعمل ضمن نظام خارجي معين، وهو مجموعة الظروف الاجتماعية والثقافية أو المجتمع ككل» (ميلفين ديفلور، سوندرابول روكيتش، 1993: 193)

ويرى ديفلور أيضا أن تحليل الأنساق الاجتماعية. وعلى الرغم من صعوبته التي تكمن في صعوبة التحديد الدقيق لحدود أي نسق وإسهاماته وارتباطاته مع الأنساق الأخرى. على اعتبار تداخل الأنساق مع بعضها البعض بنائيا ووظيفيا، فإن هذا التحليل هو الإستراتيجية الأكثر إفادة في فهم ظاهرة وسائل الإعلام، أو أي ظاهرة اجتماعية أخرى.

إن التصور النسقي الذي يقترحه ديفلور، يتفق مع تحليلات بارسونز للأنساق الاجتماعية باعتبارها تجريدات ومن ثم يوافقه الرأي في اعتبار هذا التجريد عائقاً أمام وجود تفسيرات للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع. واعتبار وسائل الإعلام نسقاً اجتماعياً، ينتهي بديفلور إلى سلك اتجاهين في التحليل: (ميلفين ديفلور، سوندرابول روكيتش، 1993: 186، 187)

- دراسة وسائل الإعلام كنسق اجتماعي فرعي ضمن نسق اجتماعي أكبر يمثل بالنسبة له محيطاً. وفي هذه الحالة، فإن التحليل سيتركز على دراسة علاقات التبادل بين نسق وسائل الإعلام وهذا المحيط.

- دراسة وسائل الإعلام كنسق معزول بشكل مجرد، وبالتالي فإن التحليل سينصب على معرفة العناصر المكتوبة والمكونة لنسق وسائل الإعلام، والعلاقات الموجودة بينها، وجوانب الوظيفية وعدم الوظيفية فيها.

- ففي الاتجاه الأول. يرى ديفلور بأن وسائل الإعلام كأنساق اجتماعية فرعية باتت مكوناً لا يمكن الاستغناء عنه ضمن نسيج المجتمعات الحديثة، لأنها تقدم وظائف لا غنى عنها لمختلف المؤسسات الاجتماعية. فعدم قدرة المجتمعات الحديثة على الاستغناء عن وسائل الإعلام يمكن تفسيره بدور الوظائف التي تقدمها هذه الوسائل حفاظاً على استقرار وتوازن هذه المجتمعات، وإلغاء هذه الوظائف يعني انهيار الأنساق الاجتماعية. أما في الاتجاه الثاني فقد أهتم ديفلور بتحديد مكونات النسق الاجتماعي

لوسائل الإعلام، في إطار دراسته لدور محتوى الذوق الهابط. وأكد على أن عملية تحديد المكونات، وإن كانت تستهدف ميدانيا التلفزيون، فإنها تستهدف نظريا تحديد مكونات مختلف الوسائل. وقدم ديفلور نظاما وصفا يمكن تلخيصه في العناصر التالية:

الجمهور: يعتبر العنصر الأساسي الأول للنظام الاجتماعي الخاص بالاتصال الجماهيري وأساسه. هذا العنصر مرده الحجم الكبير للجماهير، وتأثير هذا الحجم في تحديد طبيعة المحتوى، وذلك عن طريق تدخل اهتمامات و احتياجات أفراد الجمهور والطبقات الاجتماعية العديدة في تحديد المحتوى المتنقل. فأفراد الجمهور مختلفون عن بعضهم البعض وبالتالي لكل فئة خصائصها الاجتماعية والثقافية والنفسية، وهذا ما يؤثر في عملية اختيار المحتوى المناسب لكل فئة. وحتى نفهم الجمهور جيدا ينبغي دراسته لتحديد خصائصه وسماته الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والمعرفية. وهذا حتى يتسنى للقائمين على المؤسسة الإعلامية إعداد وتخطيط محتوى مناسب لكل فئة من فئات الجمهور.

هيئات البحث: وتكون بمثابة وسيط بين مسؤولي وسائل الإعلام والجمهور، حيث تقوم ببحث اهتمامات واحتياجات الجمهور. ويعتبر ديفلور أن كلا من الجمهور وهيئات البحث يعتبران نظريا أنساقا وظيفية فرعية فعلاً، لكن الارتباط بينهما يعتبر أحادي الاتجاه.

إن وظيفة هيئات البحث هو جمع البيانات والمعلومات عن الجمهور وخصائصه وتركيبته في شكل دراسات وأبحاث وتقديمها لوسائل الإعلام بهدف صناعة محتوى إعلامي يناسب كل فئة.

الموزعون: يقومون بنقل المحتوى إلى الجمهور ويختلف النسق الوظيفي للموزعين بحسب الوسيلة الإعلامية. ويندرج تحت هذا النسق أنساق فرعية أخرى، فهناك منافذ محلية مثل الصحف والإذاعات المحلية، وهناك منافذ كبرى مثل الصحف القومية والنقابات. لكن العلاقة بين الأنساق المحلية والأنساق الكبرى القومية ذات اتجاه ثنائي. بحيث يساهم الموزع المحلي في عمل الموزع القومي والعكس صحيح.

ويعتبر الموزعون بمثابة وسيط بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها، وقد يأخذون شكل شبكات ومنافذ لتوزيع الصحف في المدن، أما في الإذاعة والتلفزيون فيعتبر الموزع كحلقة ثانية بحيث يقوم بشراء المحتوى من الوسيلة أو مؤسسة الإنتاج وتوزيعه.

المنتجون والممولون: يرتبط النسق الوظيفي للمنتج مع الأنساق الوظيفية لكل من الجمهور وهيئات البحث والموزعين والممولين، ليشترك في صياغة المحتوى. ويمكن التعرف على الكثير من الأنساق الفرعية التي تندرج تحت نسق المنتج، ومنها: الممثلون، المخرجون، الفنيون، المراسلون الأجانب.

فمثلا لإنتاج برنامج معين تلجأ وسائل الإعلام إلى أصحاب المال ورجال الأعمال من أجل تمويلها ماديا لإعداد هذا البرنامج. ويأخذ

شكل التمويل هنا تجهيز الوسيلة بأستوديو مناسب، التكفل بمصاريف الضيوف، تنقل الصحفيين، شراء الوسائل... الخ. في مقابل حصول هذا المنتج على حصته من الإشهار في هذه الوسيلة.

وكالات الإعلان: وترتبط الأنساق السابقة كلها بوكالات الإعلان، التي تعمل على المساهمة في عمل كل نسق منها، بالإضافة إلى تقديمها لشكل محدد من المحتوى. فالمعلن يلجأ لوكالة الإعلان والإشهار لإعداد ومضة إشهارية حول منتوجه، ومن ثم إبرام عقد مع الوسيلة الإعلامية أيا كان نوعها مكتوبة أو سمعية بصرية أو حتى إلكترونية من أجل بث الإشهار. ومن هنا فالوكالات الإعلانية هي الأخرى تساهم بناء النسق الإعلامي. وتحصل في الأخير كل من الوكالة الإعلانية والمؤسسة الإعلامية على حقوقها المادية من المعلن.

أنساق الرقابة الفرعية: إلى جانب هذه المجموعة المعقدة من المكونات المترابطة، هناك نظم فرعية أخرى تقوم بالرقابة. ويندرج تحت نسق الرقابة أنساق فرعية عديدة مثل الهيئات التشريعية الحكومية، وهيئات التنظيم الرسمية التي تنفذ السياسات. وتبدو علاقة الترابط القوي بين نسق الرقابة والأنساق الوظيفية الأخرى قوية بوضوح في العلاقة بين نسق الرقابة ونسق الجمهور، حينما يتشكل الرأي العام الذي يؤثر على عمل الهيئات التشريعية.

لأن وسائل الإعلام ينظمها قانون يحدد الواجب والممنوع ويضبط علاقة النسق الإعلامي والاتصالي بالنسق الاجتماعي الكلي. فإذا ما رأت

سلطة الضبط أن هذا المحتوى يهدد أمن وسلامة الدولة أو يخل بالمعايير الاجتماعية وقيم هذا المجتمع، فإنها تعمل على إيقافه وتوجيه إنذار للمؤسسة الإعلامية أو إحالة القائمين عليها إلى العدالة.

خاتمة:

ما يمكن أن يقال في نهاية هذا المقال أن النظرية الوظيفية تعتبر من أهم النظريات الاجتماعية التي سادت لفترة طويلة وما زالت. وما كان هذا ليتحقق لولا إسهامات دوركايم في الفكر الوظيفي من خلال ما قدمه من دراسات وأبحاث أثرت في الحقل الوظيفي وأضافت إليه وفتحت آفاقا واسعة لانتشار وتطور الفكر الوظيفي في أوروبا والعالم بأسره. فقد استطاعت الوظيفية أن تفسر وتقارب عديد الظواهر الاجتماعية، ومنها الظاهرة الإعلامية والاتصالية وذلك باستخدام التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام ورسائلها المختلفة، على اعتبار أن النظام الإعلامي والاتصالي هو أحد الأنظمة الاجتماعية الفرعية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها. كما ساهمت النظرية الوظيفية أيضا في دراسة الظاهرة الإعلامية والاتصالية من منظور اجتماعي وتقديم تفسيرات وتحليلات لها، فلا يمكن إنكار جهود الباحثين الوظيفيين في دراسة تأثير وسائل الإعلام على الجمهور. من خلال البحوث والدراسات التي قاموا بها في هذا المجال، والتي ساهمت في تأسيس عديد النظريات الإعلامية كالاستخدامات والإشباع، نظرية التدفق على مرحلتين، نظريات التأثير الانتقائي ونظرية ترتيب الأولويات أو الأجندة... الخ.

ورغم الإسهامات الكبيرة التي قدمتها هذه النظرية لعلم الاجتماع حتى أن البعض من علماء الاجتماع وضعوا تخصصا جديدا لعلم الاجتماع وصفوه بعلم الاجتماع الوظيفي، إلا أن ذلك لم يمنع من تقييمها وتوجيه انتقادات لها والتركيز على جوانب المبالغة أو القصور في هذه النظرية في نظرتها وتفسيرها للواقع الاجتماعي. ولم تكن هذه الانتقادات من النظريات الأخرى على غرار نظرية الصراع الاجتماعي التي تختلف معها في الفكر والمنهج فحسب، بل حتى من داخل النظرية الوظيفية التي تفتن بعض روادها لجوانب القصور وحاولوا تصحيح ذلك، ونجد منهم على سبيل المثال لا الحصر روبرت ميرتون الذي انتقد الوظيفة المطلقة لعناصر النظام والنسق الاجتماعي وطرح ما يسمى بالخلل الوظيفي الذي قد يصيب أحد هذه العناصر إضافة إلى مفهوم البدائل الوظيفية.

المراجع:

- خالد، حامد، (2012)، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2. الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.
- علي، الحوات، (1998)، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، مالطا: منشورات شركة إلجا.
- عبد الله، عبد الرحمان، (2006)، الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مرفت، الطرابيشي، عبد العزيز، السيد، (2006)، نظريات الاتصال، القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسن، عماد مكاوي، ليلي، حسين السيد، (2001)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- إبراهيم، مذكور، (1957)، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- فريال، مهنا، (2002)، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط1. سوريا: المطبعة العلمية.
- مي، العبد الله، (2010)، نظريات الاتصال، ط1. بيروت: دار النهضة العربية.
- أ. لارامي، ب. فالي، (2009)، البحث في الاتصال عناصر منهجية، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة.
- بلقاسم، بروان، (2007)، وسائل الإعلام والمجتمع، ط1. الجزائر: دار الخلدونية، ط1.
- ميلفين، ديفلر، سوندرابول، روكيتش، (1993)، نظريات وسائل الإعلام، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

للإحالة على هذا المقال:

- مختار جلولي، (2019)، «إسهامات التيار الوظيفي في دراسة ومقارنة الظاهرة الإعلامية والاتصالية». المواقف، المجلد: 14، العدد: 01، مارس، 2019، ص.ص. 276.239